

ملخص تنفيذي

بيان بشأن أصوات الممثل: من أجل استجابة عادلة اجتماعياً وبيئياً لجائحة كوفيد - 19.

التحالف الدولي للممثل (HIC)، يوليو/حزيران 2021

يتعين على الاستجابات لكوفيد-19 ونتائجه، أن تدعم حقوق الإنسان المتصلة بالممثل، وأن تبني حاضراً ومستقبلاً قائمين على العدالة الاجتماعية والبيئية. ويوجز بيان التحالف الدولي للممثل، المبادئ الأساسية، والتزامات الدول، لتحقيق التعافي التحويلي والذي يتسم بإعادة توزيع الثروة، مع اتخاذ خطوات وتعهدات تتجاوز مبدأ "الصمود والقدرة على التعافي"، وذلك عن طريق، معالجة أوجه التفاوت القائمة والناشئة، خلال التنمية العادلة والمستدامة.

تعميق أوجه عدم المساواة القائمة والناشئة

لقد جلبت جائحة كوفيد-19، إلى الصدارة، الظروف العالمية للممثل، والتي تعكس المظالم العميقة القائمة سلفاً، نتيجة الخصخصة والمضاربة وتجريد الممتلكات، التي أدت إلى التوزيع غير المتساو للسلع والخدمات العامة، التي تشكل ضرورة أساسية للحياة اليومية للجميع. إضافة إلى العديد من تدابير احتواء الفيروس تعمل على توسيع الفوارق بين أولئك القادرين وغير القادرين على الامتثال، مما يؤثر بشكل خاص على الذين يعانون من أشكال متعددة من التمييز. كما تختلف قدرات الرعاية الذاتية، الأمر الذي يجبر الملايين المتزايدة من السكان الفقراء، إلى الاحتفاظ في ظل ظروف صحية سيئة، حيث يعجزون عن الانعزال، حينما يواجهون ممارسات متعددة من الإخلاء. وهناك أعداد كبيرة فقراء الحضر يعملون في ظروف مليئة بالمخاطر، ولا يوجد لديهم خيارات أخرى غير العمل في الأماكن العامة، مما يزيد من مخاطر الإصابة بكوفيد-19. وفي خضم الأزمة والعزل، إزداد سوء معاملة النساء، والأطفال، وكبار السن. كما تفاوت الوصول إلى التعليم، والانترنت، ودخول المستشفيات، أو خدمات الحماية الاجتماعية، تفاوتاً كبيراً عبر مختلف الشرائح الاجتماعية. كما باتت الكثير من المجتمعات الريفية تعاني من شح في الخدمات الصحية والاجتماعية.

ميثاق عالمي وخطة عمل بديلة

لقد قوضت سنوات من جهود التنمية التي تجذرت في نماذج المضاربة الرأسمالية، و دعم المصالح الخاصة، وكذلك، "النمو الاقتصادي" غير المتساو، حياة أجيال كاملة وفرصها. وقد نجم عن ذلك، تآكل أنظمة الصحة، والتعليم، والسكن، والخدمات، والتوظيف، والحماية الاجتماعية، العامة والعالمية. ويجب أن يستند أي ميثاق أو خطة عمل دولية، إلى اتباع البدائل التي تتحدى النظريات السابقة، وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لجميع الناس، وفي كل مكان.

الإدارة الجماعية، والسلع المشتركة، والتنمية

لقد أثبتت هذه الأزمة جدوى القدرة الجماعية، على بناء المستوطنات بالجهود الذاتية، والعمليات التعاونية، والدفاع المدني الشعبي، وكذلك الإنتاج الاجتماعي، وإدارة الممثل. ولطالما اتسمت النضالات الاجتماعية من أجل الأرض، والسكن، والخدمات، والتعليم، والأمن، والصحة، بمثل ممارسات البقاء والتضامن هذه. فيتعين على الدول في الحال أن تعترف بهذه العمليات وتدعمها، بإعتبارها صاحبة الواجب الأقوى والضامنة للحقوق، مع وضعها في الاعتبار بأن تلك العمليات تساهم في مكافحة الجائحة.



ينبغي على الدول أن تكفل ما يلي:

1. إعادة توزيع اقتصادي عميق

يتطلب التحول الهيكلي تبني منظور نسوي عبر الدفاع عن كافة حقوق الممثل، وإنفاذ الوظيفة الاجتماعية للملكية والارض؛ والتعديلات الدستورية؛ وتجريم الإخلاء القسري؛ والتراجع عن مسار خصخصة الاراضى والسلع والخدمات العامة والمجتمعية؛ وفرض ضرائب تصاعدية أكثر على الأفراد والشركات، والاراضي والممتلكات؛ واستبدال مخططات الربعية بالاقتصادات الإنتاجية؛ وإعادة تخصيص الميزانيات للحماية الاجتماعية- البيئية، والعدالة المناخية، والاستثمار في الاقتصاد التضامني، ونزع السلاح.

2. الاعتراف بالاختلافات وعدم القابلية للتجزئة

ولكي تكون هناك عملية تحويلية حقيقية، فينبغي أن تعتمد إعادة التوزيع الاقتصادي العميق على الاعتراف بالاختلافات وعدم القابلية للتجزئة، وعدم المساواة. فهناك حاجة ملحة إلى حماية الجميع من التمييز والوصم والتهميش؛ ومكافة العنصرية بشكل فعال، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين الهويات الاجتماعية المتعددة، والإنتاج الاجتماعي للموئل وإدارته؛ والحركة التعاونية؛ ومقدمي الرعاية والتنشئة الاجتماعية التي تقوم بها النساء في المقام الأول، واقتصاديات التضامن، والتنوع البيولوجي/الثقافي، والتنمية الريفية/تنمية الضواحي/التنمية الحضرية المتكاملة.

3. التكافؤ في المشاركة السياسية

هناك حاجة إلى آليات، على مختلف المستويات، لمشاركة ديمقراطية عالمية وشاملة، دون تهميش أي شخص على أساس الجندر، أو التوجهات الجنسية، أو الطبقية، أو العمر، أو الإثنية، أو الدين، أو القدرة البدنية أو العقلية، أو أي وضع آخر.

4. موئل حقوق الإنسان، وليس الحروب

كما هو الحال مع الأمين العام للأمم المتحدة، نحث على وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، لكي نعطي معاً، أولوية للاستجابات لكوفيد-19، والتعافي منه، وإعادة توزيع الموارد بشكل سريع ومجدي بعيداً عن النزعة العسكرية، وإنهاء حالات الاحتلال الأجنبي والعسكري، ودعم التزامات حقوق الانسان التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

5. الرعاية والتضامن المتبادل

نظراً لأننا جميعاً معنيون بهذا الأمر، فكل منا يتحمل مسؤولية شخصية واجتماعية، عن اتخاذ كافة التدابير الممكنة، ليس فقط لوقف انتشار مرض كوفيد-19، ولكن كذلك، للمشاركة بفاعلية في ممارسة ودعم الرعاية والتضامن المتبادل، مع تجنب الانتاج غير الضروري للمخلفات، وبث السموم من أي نوع، بما في ذلك، التقليل من استهلاك الوقود الأحفوري، والمنتجات الحيوانية. فنحن بحاجة إلى أشكال جديدة من إعادة التوزيع أكثر عمقاً، مع الاعتراف، والتكافؤ في المشاركة السياسية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التضامن والرعاية المتبادل، من أجل النهوض الجماعي بالحقوق المرتبطة بالموئل، والحق في المدينة، في عالم يمكن فيه للجميع العيش بسلام وكرامة.

